فى تقرير البنك الدولى لاستثمارات دول الشرق الأوسط

إسرائيل.. ابتلعت النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية

ابراهيم فوزى

مصطفى السلاب

نادر رياض

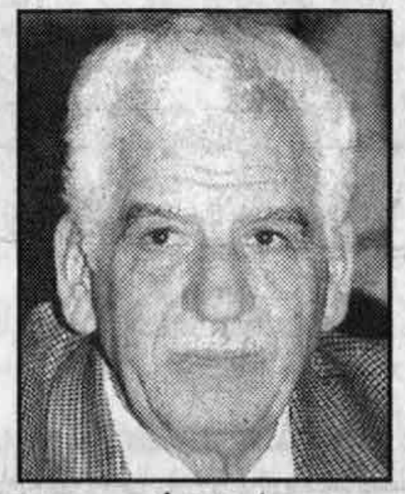
احمد عرفه

□ كتبت ـ عزة نصر:

فجر تقرير الاستثمار العالمى الصادر عن البنك الدولى العديد من التساؤلات عن موقع الاقتصاد المصرى على الخريطة الاقتصادية فى المنطقة، ومستقبل الاستثمار فيها، خاصة ان التقريير كشف عن ارقام ازعجت بعض الاقتصاديين ورجال الاستثمار عن نسب وحجم الاستثمارات الاجنبية فى الشرق الاوسط. واهم ما اثار الاهتمام هو الفارق الكبير بين حجم هذه الاستثمارات فى اسرائيل وتفوقها بوضوح عن مثيلتها فى مصر.

فقد ذكر التقرير ان حجم الاستثمارات الاجنبية فى اسرائيل خلال العام الحالى بلغ 3 مليارات و407 ملايين دولار عام 1997 مقابل 834 مليون دولار فقط لمصر خلال نفس العام.

اشار تقرير البنك الدولى ايضا ان حجم الاستثمار الاجنبى لم يحقق زيادة وثبت عند مليار و600مليون دولار رغم وجود 400 شركة اجنبية تعمل فى مصر.

وعلى ضوء ما طرحه هذا التقرير من ارقام قمنا بطرحه امام خبراء الاقتصاد ورجال الاستثمار فى مصر لتفسير التساؤلات والتى يأتى فى مقدمتها لماذا لم تحصل مصر على النسبة الاكبر من هذه الارقام رغم وجود حوافز جذب للمستثمرين الاجانب وان مصر خطت خطوات واثقة فى هذا المجال، فماذا قالوا لـ «العالم اليوم».؟

فى البداية يقول المهنس احمد عز وكيل اتحاد الصناعات ان مصر خطت خطوات فى جذب الاستثمارات بطريقة ستحقق لها الاستمرارية والقوة على المدى الطويل، وان سياسة الاصلاح الاقتصادى اعطت مؤشرات كلية لامكانات الاقتصاد المصرى الجاد اكثر من الدول المحيطة فى منطقة الشرق الاوسط على المدى الطويل مع ارتفاع نسبة النمو فى التلج المحلى الاجمالى وثبات العملة الوطنية وانخفاض البطالة وتقليل العجز فى الموازنة.

رجال الأعمال اختلفوا حول أسباب تواضع حصة مصر

واضاف ان مصر بدأت فى جذب الاستثمارات فى بورصة الاوراق المالية، وهى خطوة مشجعة لجذب الاستثمار، لانها تعوض ما تعجز عنه المدخرات الوطنية والاجنبية، حيث تتحول هذه الاستثمارات المباشرة لتمويل الشركات المصرية من خلال الزيادة المتعاقبة لرؤوس اموال الشركات التى تطرح رأسمالها فى بورصة الاوراق المالية، كما ان البنية الاساسية اللازمة للصناعة والاستثمار متطورة وتتحسن يوما بعد يوم لذلك فإن سوق الاستثمارات المصرية فى حالة نمو متزايد ومستمر. ورقم 834 مليون دولار استثمار اجنبى لمصر بالنسبة للسنوات السابقة جيد واتصور ان عامى 1999 ، 2000 سيزداد فهما هذا الرقم لاسباب اهمها ما حدث فى دول جنوب شرق اسيا، عدم تأثر الاقتصاد المصرى بالازمات المتتالية، هناك تفاؤل شديد بقدرة الصناعة المصرية على جذب الاستثمار الاجنبي.

شكوك حول التقرير

اما المهندس مصطفى السلاب رئيس جمعية مستثمرى مدينة العبور فيشكك فى ذلك التقريير باعتبار ان مصر باعتراق المستثمرين الامريكيين والكنديين اكبر دولة يحقق صاحب المشروع فيها ارباحا وهناك طلبات كثيرة من مستثمرين اجانب يريدون الاستثمار داخل مصر.

ويرى نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ان جزءا كبيرا من الاستثمارات الاسرائيلية يواكب الطموحات الاسرائيلية فى التوسع فى الانشطة الاستيطانية والبنية الاساسية التى تتمشى مع المرحلة الحالية التى تتسم بالتطبيع مع الدولة الفلسطينية تثبيتا لاوضاع سياسية قبل مرحلة يتمشى توقيتها مع كل انسحاب لها من بعض الاراضي.

وفى مصر نسبة الاستثمارات الخارجية تتوقف زيادتها على مقدار التقدم فى تنفيذ المشروعات القومية والعملاقة وتوافر البنية الاساسية اللازمة لها، التى تتسم بحجم انفاق كبير جدا، سنلاحظ مع التقدم فى انجاز كل مرحلة من تلك المراحل ان حجم الاستثمارات الخارجية والتى تتوجه لمصر سيزيد حجمها عاما بعد عام تبعا لدرجة التقدم فى كل مرحلة من مراحل التنمية الاساسية المصاحبة لتلك المشروعات القومية الامر الذى لا ينفصل عن التقدم فى مراحل خصخصة المرافق العامة سواء القائمة او المستقبلية مثل المطارات والطرق ومحطات توليد الكهرباء وقد يشمل الامر مد خطوط جديدة للسكك الحديدية تدار بملكية خاصة.

اما د. هانى رزق رئيس مجموعة شركات ميلكى لاند فيقول ان هذه الارقام اذا تم تحليلها نجد ان مصر ليس لديها مشكلة او هزيمة فهناك سبب عام على الجميع وهو ان صناديق الاستثمار العالمية كانت توجه جزءا محدودا يقدر بنحو 2٪ مما لديها من الاستثمارات لمنطقة الشرق الاوسط لكن بعد احداث شرق اسيا انخفضت قيمة هذه الصناديق بنسبة 40٪ وهو ما يفسر انخفاض قيمة البورصة المصرية لان الصناديق لم تجد طريقا الا بيع الاسهم وهو ما يعكس رغبتها فى الابقاء على الاستثمار واسرائيل بالطبع تعتمد على قنواتها الخاصة التى تأخذ شكلا يختلف عن شكل ما نعتمد عليه حيث تعتمد هى على السوق الامريكى والمساعدة اليهودية واستثمارات الهاى تك وهى استثمارات مرتفعة القيمة اما نحن فننطلق فى السوق المفتوح وهو ما يجعلنا نعتمد على عوامل العرض والطلب.

مساندة يهودية خارجية

ويقول اللواء احمد عرفة رئيس الشعبة العامة للمستثمرين سابقا ووكيل اتحاد الغرف التجارية ان التكتلات الاسرائيلية اليهودية خارجها هى التى تساندها معظم الاستثمارات فيها امريكية اوروبية بالاستفادة من اتفاقية السوق الحرة بين اسرائيل وامريكا بحيث تدخل منتجات اسرائيل دون جمارك، وهذا هو السبب الاساسى فى نمو الاستثمارات الاجنبية فى اسرائيل واذا تمتعت مصر بهذه الميزة سنجد انه سيكون هناك استثمارات اجنبية كثيرة تأتى لنا لتبحث عن الفائدة التى ستجنيها من وراء ذلك.

كما ان السوق لدينا غير منضبطة عكس ما يحدث فى السوق الاسرائيلي، ولا يوجد لديهم تهريب او خلل فى عمليات الاستيراد بالاضافة لارتفاع متوسط دخل الفرد فى اسرائيل الى 16 ألف دولار سنويا عكس مصر، ذلك بالرغم من ان الاسرائيليين لا ينفقون كثيرا.

معوقات بيروقراطية

ويقول المهندس طاهر شريف سكرتير عام جمعية رجال الاعمال ان تكلفة الاستثمار فى اسرائيل منخفضة عنها فى مصر من حيث اسعار الالات والمعدات، كذلك وجود ضريبة مبيعات، رغم وجود اعفاء ضريبى لكن الضريبة بصفة عامة مرتفعة خاصة ضريبة الارباح التجارية والصناعية والتى تصل الى 42٪ بالاضافة لعدم مرونة قانون العمل كما ان البيروقراطية فى الدول المذكورة اقل شراسة منها فى مصر.

كل هذه الاشياء ترفع تكلفة الاستثمار لدينا مما يقلل عمليات الجذب.

كما ان تكلفة عمليات الشحن والتفريغ فى اسرائيل اقل منها لدينا، ولازالت الجمارك مرتفعة بصفة عامة مقارنة بدول كثيرة، كذلك تكلفة الخدمات فى الموانيء وهو ما يضعف الموقف التنافسى للاستثمارات الاجنبية.

ويرى ممدوح ثابت مكى رئيس غرفة دباغة الجلود ان هناك عدة اعتبارات فى الموضوع وهى انه ليس كل شيء الحوافز والاعفاءات الضريبية فالمهم هو المناخ العام فمازالت هناك عقبات او معوقات فنية تعوق من قوة الحوافز وليس هناك شك فى ان المناخ تحسن، واعتقد ان المسألة سيحدث فيها تحسن شديد جدا خاصة بعد اعتراف المؤسسات الاقتصادية والمنتديات العالمية بتحسن وضع الاقتصاد المصري، بعد ذلك سنتجاوز النسب الحالية فى اسرائيل خاصة اننا قرأنا عن انخفاض معدلات النمو فيها فى النصف الاول من هذاالعام عن السنوات السابقة.

الحقيقة وراء الأرقام

ويرى د. ابراهيم فوزى رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اننا لا نعرف طريقة حساب هذه الارقام التى اوردها التقرير ولا يجب الاندهاش بما يحدث فى دول اخرى وقد كان هناك حديث فى مصر منذ 3 سنوات عن دولة اندونيسيا التى استطاعت ان تستحوذ على 40 مليار دولار استثمارات اجنبية فى عام واحد، واتضح ان ذلك لم ينقذها من انهيار مفاجيء لاقتصادها واصبح وضعها الاقتصادى اسوأ منا كثيرا، ولهذا لا يمكن ان يكون معيار التقدم هو المقارنة بالارقام فى دول اخرى ولمن لا يعرف فقد حدثت طفرة كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة 40٪ فى رؤوس الاموال المصدرة للشركات التى تم تأسيسها وهو مؤشر ايجابى لا يتحقق فى اى دولة من الدول